بَابٌ
التَّسَمِّي بِقَاضِي القُضَاةِ وَنَحْوِهِ

.....

قوله: «باب التسمي بقاضي القضاة»: أي: وضع الشخص لنفسه هٰذا الاسم، أو رضاه به من غيره.

قوله: «قاضي القضاة»: قاضي: بمعنى حاكم، والقضاة؛ أي: الحكام، و«أل» للعموم.

والمعنى: التسمي بحاكم الحُكَّام ونحوه، مثل ملك الأملاك، وسلطان السلاطين، وما أشبه ذٰلك، مما يدل على النفوذ والسلطان؛ لأن القاضي جمع بين الإلزام والإفتاء، بخلاف المفتي؛ فهو لا يُلزِم، ولهٰذا قالوا: القاضي جمع بين الشهادة والإلزام والإفتاء؛ فهو يشهد أن هٰذا الحكم حكم الله، وأن الحق للمحكوم له على المحكوم عليه، ويفتي؛ أي: يخبر عن حكم الله وشرعه، ويُلزِم الخصمين بما حكم به.

مناسبة الباب لكتاب التوحيد

أن من تسمى بهٰذا الاسم؛ فقد جعل نفسه شريكًا مع الله فيما لا يستحقه إلا الله؛ لأنه لا أحد يستحق أن يكون قاضي القضاة أو حاكم الحكام أو ملك الأملاك إلا الله ـ سبحانه وتعالى ـ؛ فالله هو القاضي فوق كل قاضٍ، وهو الذي له الحكم، ويُرجَع إليه الأمر كله كما ذكر الله ذٰلك في القرآن.

.....

وقد تقدم أن قضاء الله ينقسم إلى قسمين:

١ ـ قضاء كوني.

٢ ـ قضاء شرعي.

والقضاء الكوني لا بد من وقوعه، ويكون فيما أحب الله وفيما كرهه، قال تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء: ٤]؛ فهذا قضاء كوني متعلق بما يكرهه الله؛ لأن الفساد في الأرض لا يحبه الله، والله لا يحب المفسدين، وهٰذا القضاء الكوني لا بد أن يقع ولا معارض له إطلاقًا.

وأما النوع الثاني من القضاء، وهو القضاء الشرعي؛ فمثل قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، والقضاء الشرعي لا يلزم منه وقوع المقضي، فقد يقع وقد لا يقع، ولٰكنه يتعلق فيما يحبه الله، وقد سبق الكلام على ذٰلك.

فإن قلت: إذا أضفنا القضاة وحصرناها بطائفة معينة، أو ببلد معين، أو بزمان معين، مثل أن يقال: قاضي القضاة في الفقه، أو قاضي قضاة المملكة العربية السعودية، أو قاضي قضاة مصر أو الشام، أو ما أشبه ذٰلك؛ فهل يجوز هٰذا؟

فالجواب: أن هٰذا جائز؛ لأنه مُقَيَّد، ومعلوم أن قضاء الله لا يتقيد، فحينئذ لا يكون فيه مشاركة لله ـ عز وجل ـ، على أنه لا ينبغي أيضًا أن يتسمى الإنسان بذلك أو يُسمَّى به وإن كان جائزًا؛ لأن النفس قد تصعب السيطرة عليها فيما إذا شعر الإنسان بأنه موصوف بقاضي قضاة الناحية الفلانية، فقد يأخذه الإعجاب بالنفس والغرور حتى لا يقبل الحق إذا

.....

خالف قوله، وهذه مسألة عظيمة لها خطرها إذا وصلت بالإنسان إلى الإعجاب بالرأي بحيث يرى أن رأيه مفروض على من سواه؛ فإن هٰذا خطر عظيم، فمع القول بأن ذٰلك جائز لا ينبغي أن يقبله اسمًا لنفسه أو وصفًا له، ولا أن يتسمى به. فإذا قُيِّد بزمان أو مكان ونحوهما؛ قلنا: إنه جائز، ولٰكن الأفضل ألاَّ يفعل، لٰكن إن قُيد بفن من الفنون؛ هل يكون جائزًا؟

مقتضى التقييد أن يكون جائزًا، لٰكن إن قُيِّد بالفقه بأن قيل: (عالم العلماء في الفقه)، وقلنا: إن الفقه يشمل أصول الدين وفروعه على حد قول الرسول ﷺ: «**من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين**»[1]؛ صار فيه عموم واسع، ومعنى هٰذا أن مرجع الناس كلهم في الشرع إليه؛ فهٰذا في نفسي منه شيء، والأولى التنزه عنه. وأما إن قُيد بقبيلة؛ فهو جائز، لٰكن يجب مع الجواز مراعاة جانب الموصوف أن لا يغتر ويعجب بنفسه، ولهٰذا قال النبي ﷺ للمادح: «**قطعت عنق صاحبك**»[2].

وأما التسمي بـ(شيخ الإسلام)؛ مثل أن يقال: شيخ الإسلام ابن تيمية، أو شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، أي أنه الشيخ المطلق الذي يرجع إليه الإسلام؛ فهٰذا لا يصح؛ إذ إن أبا بكر رضي الله عنه أحق بهٰذا الوصف؛ لأنه أفضل الخلق بعد النبيين، ولٰكن إذا قُصد بهٰذا الوصف أنه جَدَّد في الإسلام وحصل له أثر طيب في الدفاع عنه؛ فلا بأس بإطلاقه.

وأما بالنسبة للتسمي بـ(الإمام)؛ فهو أهون بكثير من التسمي بـ(شيخ

(١) أخرجه: البخاري في (العلم، باب من يرد الله به خيرًا، ١/ ٤٢)، ومسلم في (الزكاة، باب النهي عن المسألة، ٢/ ٧١٨)؛ من حديث معاوية رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: البخاري في (الأدب، باب ما يكره من التمادح، ٤/ ١٠٢)، ومسلم في (الزهد، باب النهي عن المدح، ٤/ ٢٢٩٦)؛ من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

فِي «الصَّحِيحِ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «إِنَّ أَخْنَعَ اسمٍ عِنْدَ اللهِ .....

الإِسلام)؛ لأن النبي ﷺ سمى إمام المسجد إمامًا ولو لم يكن عنده إلا اثنان. لكن ينبغي أن ينبه أنه لا يتسامح في إطلاق كلمة إمام إلا على من كان قدوة وله أتباع؛ كالإِمام أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم ممن له أثر في الإِسلام؛ لأن وصف الإِنسان بما لا يستحق هضم للأمة؛ لأن الإِنسان إذا تصور أن هٰذا إمام وهٰذا إمام هان الإِمام الحق في عينه، قال الشاعر:

ألم تر أن السيف ينقص قدرُه إذا قيل إن السيف أمضى من العصا

ومن ذٰلك أيضًا: (آية الله، حجة الله، حجة الإِسلام)؛ فإنها ألقاب حادثة لا تنبغي لأنه لا حجة لله على عباده إلا الرسل.

وأما آية الله، فإن أريد به المعنى الأعم؛ فلا مدح فيه لأن كل شيء آية لله، كما قيل:

وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد

وإن أريد المعنى الأخص؛ أي: أن هٰذا الرجل آية خارقة؛ فهٰذا في الغالب يكون مبالغًا فيه، والعبارة السليمة أن يقال: عالم مفتٍ، قاضٍ، حاكم، إمام لمن كان مستحقًّا لذلك.

* * *

قوله: «**في الصحيح**» انظر الكلام عليها (١/ ١٥٧).

قوله: «**إن أخنع اسم**»: أي: أوضع اسم، والمراد بالاسم المسمى، فأوضع اسم عند الله رجل تسمى ملك الأملاك؛ لأنه جعل نفسه في مرتبة عليا، فالملوك أعلى طبقات البشر من حيث السلطة؛ فجعل مرتبته فوق

رَجُلٌ تَسَمَّى مَلِكَ الأَمْلاَكِ، لاَ مَالِكَ إِلاَّ اللَّهُ»[١].

مرتبتهم، وهٰذا لا يكون إلا لله ـ عز وجل ـ، ولهٰذا عوقب بنقيض قصده؛ فصار أوضع اسم عند الله إذ قصده أن يتعاظم حتى على الملوك، فأهين، ولهٰذا كان أحبُّ اسم عند الله ما دل على التذلل والخضوع، مثل: عبد الله وعبد الرحمٰن، وأبغض اسم عند الله ما دل على الجبروت والسلطة والتعظيم.

قوله: «لا مالك إلا الله»: أي: لا **مالك** على الحقيقة الملك المطلق إلا الله تعالى. وأيضًا لا مَلِكَ إلا الله ـ عز وجل ـ، ولهٰذا جاءت آية الفاتحة بقراءتين: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ و﴿مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]؛ لكي يجمع بين الملك وتمام السلطان؛ فهو ـ سبحانه ـ ملك مالك، ملك ذو سلطة وعظمة وقول نافذ، ومالك متصرف مدبر لجميع مملكته.

فالله له الخلق والملك والتدبير؛ فلا خالق إلا الله، ولا مدبر إلا الله، ولا مالك إلا الله، قال تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣]؛ فالاستفهام بمعنى النفي، وقد أُشرِب معنى التحدي، أي إن وجدتموه فهاتوه، وقال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الحجر: ٨٦] فيها توكيد وحصر، وهٰذا دليل انفراده بالخلق، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ﴾ [الحج: ٧٣]؛ فـ﴿ٱلَّذِينَ﴾: اسم موصول يشمل كل من يُدعى من دون الله: ﴿لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا﴾، وهٰذا على سبيل المبالغة؛ وما كان على سبيل المبالغة؛ فلا مفهوم له كثرة أو قلة.

---

(١) أخرجه: البخاري في (الأدب، باب أبغض الأسماء إلى الله تعالى، ٤/ ١٢٩)، ومسلم في (الآداب، باب تحريم التسمي بملك الأملاك، ٣/ ١٦٨٨).

قَالَ سُفْيَانُ: «مِثْلُ شَاهَانْ شَاهْ».

وَفِي رِوَايَةٍ: «**أَغْيَظُ رَجُلٍ عَلَى اللهِ يَوْمَ القِيَامَةِ وأَخْبَثُهُ**»(١).

قَوْلُهُ: «**أَخْنَعُ**»؛ يَعْنِي: أَوْضَعُ.

وقال تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]، وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وهٰذا دليل انفراده بالملك، وقال تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾ [يونس: ٣١]، وقال تعالى: ﴿قُل مَّنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٨، ٨٩].

* * *

● **قوله: «قال سفيان (هو ابن عيينة): مثل شاهان شاه»**: وهٰذا باللغة الفارسية؛ فشاهان: جمع بمعنى أملاك، وشاه مفرد بمعنى ملك، والتقدير أملاك ملك؛ أي: ملك الأملاك، لكنهم في اللغة الفارسية يقدمون المضاف إليه على المضاف.

قوله: وفي رواية: «أغيظ رجل على الله يوم القيامة وأخبثه»: أغيظ: من الغيظ وهو الغضب؛ أي: إن أغضب شيء عند الله ـ عز وجل ـ وأخبثه هو هٰذا الاسم، وإذا كان سببًا لغضب الله وخبيثًا؛ فإن التسمي به من الكبائر.

وقوله: «أغيظ»: فيه إثبات الغيظ لله ـ عز وجل ـ؛ فهي صفة تليق بالله ـ عز وجل ـ كغيرها من الصفات، والظاهر أنها أشد من الغضب.

* * *

---

(١) أخرجه: مسلم في (الآداب، باب تحريم التسمي بملك الأملاك، ٣/ ١٦٨٨).

● فيهِ مَسائِلُ:

الأولى: النَّهْيُ عَنِ التَّسَمِّي بِمَلِكِ الأَمْلاَكِ.

الثانية: أَنَّ مَا فِي مَعْنَاهُ مِثْلُهُ؛ كَمَا قَالَ سُفْيَانُ.

الثالثة: التَّفَطُّنُ للتَّغْلِيظِ فِي هٰذَا وَنَحْوِهِ مَعَ القَطْعِ بِأَنَّ القَلْبَ لَمْ يَقْصِدْ مَعْنَاهُ.

فيه مسائل:

● **الأولى: النهي عن التسمي بملك الأملاك**: وتؤخذ من قول الرسول ﷺ: «**إن أخنع اسم عند الله ـ عز وجل ـ رجل تسمى ملك الأملاك**»، والمؤلف يقول: النهي عن التسمي... والنهي شرعًا لا يستفاد من الصيغة المعينة المعروفة فحسب، بل إذا ورد الذم عليه، أو سب فاعله، أو ما أشبه ذٰلك؛ فإنه يفيد النهي، وصيغة النهي هي المضارع المقرون بـ«لا» الناهية، مثل: لا تفعل، ولٰكن إذا كان هناك ذم أو وعيد أو ما أشبه ذٰلك؛ فهو متضمن للنهي وزيادة.

● **الثانية: أن ما في معناه مثله كما قال سفيان**: والذي في معناه: قاضي القضاة، وحاكم الحكام، وشاهان شاه في الفارسية.

● **الثالثة: التفطن للتغليظ في هٰذا ونحوه، مع القطع بأن القلب لم يقصد معناه**: أي: لم يقصد أنه ملك الأملاك أو قاضي القضاة؛ لعلمه أن هناك من هو أبلغ ملكًا وأحكم قضاءً. وإذا سَمَّينا شخصًا بقاضي القضاة أو حاكم الحكام وهو ليس كذٰلك، بل هو من أجهل القضاة ومن أضعف الحكام؛ جمعنا بين أمرين: بين الكذب، والوقوع في اللفظ المنهي عنه، وأما إذا كان أعلم أهل زمانه، أو أعلم أهل مكانه، ويرجع القضاة إليه؛ فهٰذا **وإن كان القول مطابقًا للواقع لٰكنه منهي عنه، مع أن القلب لم يقصد معناه.**

الرابعة: التَّفَطُّنُ أَنَّ هٰذَا لأَجْلِ اللّهِ سُبْحَانَهُ.

● **الرابعة: التفطن أن هٰذا لأجل الله ـ سبحانه ـ**: يؤخذ من قوله: «**لا مالك إلا الله**»؛ فالرسول ﷺ أشار إلى العلة، وهي: «**لا مالك إلا الله**»؛ فكيف تقول: ملك الأملاك وهو لا مالك إلا الله ـ عز وجل ـ؟!

* **الفرق بين ملك ومالك:**

ليس كل ملك مالكًا، وليس كل مالك ملكًا؛ فقد يكون الإنسان ملكًا، ولٰكنه لا يكون بيده التدبير، وقد يكون الإنسان مالكًا ويتصرف فيما يملكه فقط؛ فالملِكُ مَنْ ملك السلطة المطلقة، لٰكن قد يملك التصرف فيكون ملِكًا مالكًا، وقد لا يملك فيكون ملكًا وليس بمالكٍ، أما المالك؛ فهو الذي له التصرف بشيء معين؛ كمالك البيت، ومالك السيارة وما أشبه ذٰلك؛ فهٰذا ليس بملك؛ يعني: ليس له سلطة عامة.

ويستفاد من الحديث أيضًا:

١ ـ إثبات صفة الغيظ لله ـ عز وجل ـ، وأنه يتفاضل لقوله: «**أغيظ**»، وهو اسم تفضيل.

٢ ـ حكمة الرسول ﷺ في التعليم؛ لأنه لمّا بَيَّنَ أن هٰذا أخنع اسم وأغيظه أشار إلى العلة، وهو: «**لا مالك إلا الله**»، وهٰذا من أحسن التعليم والتعبير، ولهٰذا ينبغي لكل إنسان يعلم الناس أن يقرن الأحكام بما تطمئن إليه النفوس من أدلة شرعية أو علل مرعية، قال ابن القيم:

العِلْمُ مَعْرِفَةُ الهُدَى بِدَلِيلِهِ ... مَا ذَاكَ والتَّقْلِيدُ يَسْتَوِيانِ

فالعلم أن تربط الأحكام بأدلتها الأثرية أو النظرية؛ فالأثرية ما كان من كتاب أو سنة أو إجماع، والنظرية: العقلية؛ أي: العلل المرعية التي يعتبرها الشرع.

بَابٌ
احْتِرَامُ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَتَغْيِيرُ الاسْمِ لأَجْلِ ذٰلِكَ

.....

باب احترام أسماء الله... الخ

أسماء الله ـ عز وجل ـ هي: التي سَمَّى بها نفسه أو سَمَّاه بها رسوله ﷺ. وقد سبق لنا الكلام فيها في مباحث كثيرة، منها:

هل أسماء الله مترادفة أو متباينة؟ وقلنا: باعتبار دلالتها على الذات مترادفة؛ لأنها تدل على ذات واحدة، وهو الله ـ عزّ وجل ـ، وباعتبار دلالتها على المعنى والصفة التي تحملها متباينة، وإن كان بعضها قد يدل على ما تَضَمَّنه الآخر من باب دلالة اللزوم؛ فمثلاً: (الخَلَّاق) يتضمن الدلالة على العلم المستفاد من اسم العليم، لٰكنه بالالتزام، وعلى القدرة المستفادة من اسم القدير، لٰكن بالالتزام.

الثاني: هل أسماء الله مشتقة أو جامدة (يعني: هل المراد بها الدلالة على الذات فقط، أو على الذات والصفة)؟

الجواب: على الذات والصفة، أما أسماؤنا نحن؛ فيراد بها الدلالة على الذات فقط، فقد يُسمَّى محمدًا وهو من أشد الناس ذمًّا، وقد يسمى عبدَ الله وهو من أفجر عباد الله.

أما أسماء الله ـ عز وجل ـ، وأسماء الرسول ﷺ، وأسماء القرآن، وأسماء اليوم الآخر، وما أشبه ذٰلك؛ فإنها أسماء متضمنة للأوصاف.

الثالث: أسماء الله بعضها معلوم لنا وبعضها غير معلوم بدليل قول الرسول ﷺ في الحديث الصحيح في دعاء الكرب: «**أسألك اللهم بكل**

.....

اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو عَلَّمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك: أن تجعلَ القرآن العظيم ربيع قلبي...»[(١)]. ومعلوم أن ما استأثر الله بعلمه لا يعلمه أحد.

الرابع: أسماء الله؛ هل هي محصورة بعدد معين؟

والجواب: غير محصورة، وقد سبق الكلام على ذٰلك، والجواب عن قوله ﷺ: «**إن لله تسعة وتسعين اسمًا، من أحصاها دخل الجنة**»[(٢)].

الخامس: أن هٰذه التسعة والتسعين غير معينة، بل موكولة لنا لنبحث حتى نحصل على التسعة والتسعين[(٣)]، وهٰذا من حكمة إبهامها لأجل البحث حتى نصل إلى هٰذه الغاية، ولهٰذا نظائر، منها: أن الله أخفى ليلة القدر، وساعة الإِجابة يوم الجمعة، وساعة الإِجابة في الليل؛ ليجتهد الناس في الطلب.

السادس: معنى إحصاء هٰذه التسعة والتسعين الذي يترتب عليه دخول الجنة ليس معنى ذٰلك أن تكتب في رقاع ثم تكرر حتى تحفظ فقط، ولٰكن معنى ذٰلك:

أولاً: الإِحاطة بها لفظًا.

ثانيًا: فهمها معنىً.

ثالثًا: التعبد لله بمقتضاها، ولذٰلك وجهان:

الوجه الأول: أن تدعو الله بها؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ

(١) سبق (ص١٨٦).
(٢) سبق (ص١٨٦).
(٣) وانظر تعيينها في: «القواعد المثلى» للشارح حفظه الله.

.....

﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] بأن تجعلها وسيلة إلى مطلوبك، فتختار الاسم المناسب لمطلوبك، فعند سؤال المغفرة تقول: يا غفور! وليس من المناسب أن تقول: يا شديد العقاب! اغفر لي، بل هٰذا يشبه الاستهزاء، بل تقول: أجرني من عقابك.

الوجه الثاني: أن تتعرض في عبادتك لما تقتضيه هٰذه الأسماء؛ فمقتضى الرحيم الرحمة، فاعمل العمل الصالح الذي يكون جالبًا لرحمة الله، ومقتضى الغفور المغفرة، إذًا افعل ما يكون سببًا في مغفرة ذنوبك، هٰذا هو معنى إحصائها، فإذا كان كذٰلك؛ فهو جدير لأن يكون ثمنًا لدخول الجنة، وهٰذا الثمن ليس على وجه المقابلة، ولٰكن على وجه السبب؛ لأن الأعمال الصالحة سبب لدخول الجنة وليست بدلاً، ولهٰذا ثبت في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ قوله: «**لن يدخل الجنة أحد بعمله. قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟! قال: ولا أنا؛ إلا أن يتغمَّدني الله برحمته**»(١).

فلا تغتر يا أخي بعملك، ولا تعجب فتقول: أنا عملت كذا وكذا وسوف أدخل الجنة، قال تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ ۖ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم ۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات: ١٧]، هٰذا باعتبار ما نراه نحن نحو أعمالنا؛ فيجب أن نرى لله المِنّة والفضل علينا، لٰكن باعتبار الجزاء، قال تعالى: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾ [الرحمٰن: ٦٠]؛ فنؤمن بأن الله تعالى يجزي الإِحسان بالإِحسان.

السابع: أسماء الله ـ عز وجل ـ ودلالتها على الذات والصفة جميعًا

(١) أخرجه: البخاري في (الرقاق، باب القصد والمداومة، ٤/ ١٨٤)، ومسلم في (المنافقين، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، ٤/ ٢١٦٩)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

.....

دلالة مطابقة، ودلالتها على الذات وحدها أو على الصفة وحدها دلالة تَضَمُّن، ودلالتها على أمر خارج دلالة التزام.

مثال ذٰلك: (الخلّاق) دَلَّ على الذات، وهو الرب ـ عز وجل ـ، وعلى الصفة وهي الخلق جميعًا دلالة مطابقة، ودل على الذات وحدها أو على الصفة وحدها دلالة تَضَمُّن، ودَلَّ على القدرة والعلم دلالة التزام.

الثامن: أسماء الله ـ عز وجل ـ لا يتم الإيمان بها إلا بثلاثة أمور إذا كان الاسم مُتَعَدِّيًا: الإيمان بالاسم اسمًا لله، والإيمان بما تضمنه من صفة، وما تضمنه من أثر وحُكْم؛ فالعليم مثلًا لا يتم الإيمان به حتى نؤمن بأن العليم من أسماء الله، ونؤمن بما تضمنه من صفة العلم، ونؤمن بالحكم المرتب على ذلك، وهو أنه يعلم كل شيء، وإذا كان الاسم غير متعد؛ فنؤمن بأنه من أسماء الله وبما يتضمنه من صفة.

التاسع: أن من أسماء الله ما يختص به؛ مثل الله، الرحمٰن، رب العالمين، وما أشبه ذٰلك، ومنها ما لا يختص به، مثل: الرحيم، السميع، العليم، قال تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢]، وقال تعالى عن النبي ﷺ: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨].

قوله: «باب احترام أسماء الله»: أي: وجوب احترام أسماء الله؛ لأن احترامها احترام لله ـ عز وجل ـ ومن تعظيم الله ـ عز وجل ـ؛ فلا يسمى أحد باسم مختص بالله، وأسماء الله تنقسم إلى قسمين:

الأول: ما لا يصح إلا لله؛ فهٰذا لا يُسمَّى به غيره، وإن سُمِّي وجب تغييره؛ مثل: الله، الرحمٰن، رب العالمين، وما أشبه ذٰلك.

عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ؛ أَنَّهُ كَانَ يُكْنَى أَبَا الحَكَمِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الحَكَمُ، وَإِلَيْهِ الحُكْمُ». .....

الثاني: ما يصح أن يسمى به غير الله؛ مثل: الرحيم، والسميع، والبصير، فإن لوحظت الصفة منع من التسمي به، وإن لم تلاحظ الصفة جاز التسمي به على أنه علم محض.

* * *

قوله: «**عن أبي شريح**»: هو هانئ بن يزيد الكندي، جاء وافدًا إلى النبي ﷺ مع قومه.

وقوله: «**يكنى أبا الحكم**»: أي: ينادى به والكنية ما صدر بأب أو أم أو أخ أو عم أو خال، وتكون للمدح كما في هذا الحديث، وتكون للذم كأبي جهل، وتكون لمصاحبة الشيء وملازمته كأبي هريرة، وتكون لمجرد العلمية كأبي بكر رضي الله عنه وأبي العباس شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لأنه ليس له ولد.

قوله: «**إن الله هو الحَكَم وإليه الحُكْمُ**»: «**هو الحكم**»؛ أي: المستحق أن يكون حاكمًا على عباده، حاكمًا بالفعل، يدل له قوله: «**وإليه الحكم**».

وقوله: «**وإليه الحكم**»: الخبر فيه جار ومجرور مقدم، وتقديم الخبر يفيد الحصر، وعلى هٰذا يكون الحكم راجعًا إلى الله وحده.

وحكم الله ينقسم إلى قسمين:

الأول: كوني، وهٰذا لا راد له؛ فلا يستطيع أحد أن يرده، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِي ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [يوسف: ٨٠].

فَقَالَ: إِنَّ قَوْمِي إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ؛ أَتَوْنِي، فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ، فَرَضِيَ كِلَا الفَرِيقَيْنِ. فَقَالَ: «**مَا أَحْسَنَ هٰذَا! فَمَا لَكَ مِنَ الوَلَدِ؟**». قُلْتُ: شُرَيْحٌ، وَمُسْلِمٌ، وَعَبْدُ اللّٰهِ. .....

الثاني: شرعي، وينقسم الناس فيه إلى قسمين: مؤمن وكافر؛ فمن رضيه وحكم به فهو مؤمن، ومن لم يرض به ولم يحكم به فهو كافر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]. وأما قوله: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [التين: ٨]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]؛ فهو يشمل الكوني والشرعي، وإن كان ظاهر الآية الثانية أن المراد الحكم الشرعي؛ لأنه في سياق الحكم الشرعي، والشرعي يكون تابعًا للمحبة والرضا والكراهة والسخط، والكوني عام في كل شيء. وفي الحديث دليل على أن من أسمائه تعالى: (الحكم).

وأما بالنسبة للعدل؛ فقد ورد عن بعض الصحابة أنه قال: «إن الله حَكَمٌ عَدْلٌ» ولا أعرف فيه حديثًا مرفوعًا، ولٰكن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا﴾ [المائدة: ٥٠] لا شك أنه متضمن للعدل، بل هو متضمن للعدل وزيادة.

قوله: «فقال: إن قومي إذا اختلفوا في شيء أتوني»: هٰذا بيان لسبب تسميته بأبي الحكم.

قوله: «ما أحسن هٰذا»: الإشارة تعود إلى إصلاحه بين قومه لا إلى تسميته بهٰذا الاسم؛ لأن النبي ﷺ غيّره.

قوله: «شريح ومسلم وعبد الله»: الظاهر: أنه ليس له إلا الثلاثة؛ لأن الولد في اللغة العربية يشمل الذَّكَر والأنثى، فلو كان عنده بنات لعدهن.

قَالَ: «**فَمَنْ أَكْبَرُهُمْ؟**». قُلْتُ: شُرَيْحٌ. قَالَ: «**فَأَنْتَ أَبو شُرَيْحٍ**». رَوَاهُ أَبو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ(١).

● **فيهِ مَسائِلُ:**

الأولى: احْتِرَامُ أَسْمَاءِ اللّهِ وصِفَاتِهِ وَلَوْ لَمْ يَقْصِدْ مَعْنَاهُ.

قوله: «فأنت أبو شريح»: غيّره النبي ﷺ؛ لأمرين:

الأول: أن الحكم هو الله، فإذا قيل: يا أبا الحكم! كأنه قيل: يا أبا الله!

الثاني: إن هٰذا الاسم الذي جعل كنية لهٰذا الرجل لوحظ فيه معنى الصفة وهي الحكم، فصار بذٰلك مطابقًا لاسم الله، وليس لمجرد العَلَميّة المحضة، بل للعلمية المتضمنة للمعنى، وبهٰذا يكون مشاركًا لله ـ سبحانه وتعالى ـ في ذٰلك، ولهٰذا كَنَّاه النبي ﷺ بما ينبغي أن يُكنَّى به.

* * *

فيه مسائل:

● **الأولى: احترام أسماء الله وصفاته ولو لم يقصد معناه.**

قوله: «ولو لم يقصد معناه»: هٰذا في النفس منه شيء؛ لأنه إذا لم يقصد معناه؛ فهو جائز، إلا إذا سُمِّي بما لا يصح إلا لله، مثل: الله،

---

(١) أخرجه: البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٢٢٧) وفي «الأدب المفرد» (٨١١)، وأبو داود في (الأدب، باب في تغيير الاسم القبيح، ٥/ ٢٤٠)، والنسائي في (القضاء، باب إذا حكموا رجلاً فقضى بينهم، ٨/ ٢٢٦)، والدولابي في «الكنى» (١/ ٧٤)، والبيهقي (١٠/ ١٤٥)؛ عن يزيد بن مقدام بن شريح، عن أبيه شريح، عن أبيه هانئ أبي شريح الخزاعي.

وأخرجه: ابن سعد (٦/ ٤٩)، والحاكم (٤/ ٢٧٩)؛ من طريق قيس بن الربيع. وفي توثيقه خلاف، والحديث صححه الألباني في «الإرواء» (٨/ ٢٣٧)، وفي «تعليقه على المشكاة» (٤٧٦٦)؛ وقال: «إسناده جيد».

الثانية: تَغْييرُ الاسْمِ لأجْلِ ذٰلِكَ.

الثالثة: اخْتِيَارُ أَكْبَرِ الأبنَاءِ للكُنْيَةِ.

الرحمٰن، رب العالمين، وما أشبهه؛ فهٰذه لا تطلق إلا على الله مهما كان، وأما ما لا يختص بالله؛ فإنه يُسمَّى به غير الله إذا لم يلاحظ معنى الصفة، بل كان المقصود مجرد العلمية فقط؛ لأنه لا يكون مطابقًا لاسم الله، ولذٰلك كان في الصحابة من اسمه «الحكم»[1] ولم يغيره النبي ﷺ؛ لأنه لم يقصد إلا العلمية، وفي الصحابة من اسمه «حكيم»[2] وأقره النبي ﷺ. فالذي يحترم من أسمائه تعالى ما يختص به، أو ما يقصد به ملاحظة الصفة.

● **الثانية: تغيير الاسم لأجل ذٰلك**: وقد سبق الكلام عليه.

● **الثالثة: اختيار أكبر الأبناء للكنية**: تؤخذ من سؤال النبي ﷺ: **«فمن أكبرهم؟ قال: شريح. قال: فأنت أبو شريح»**.

ولا يؤخذ من الحديث استحباب التكني؛ لأن النبي ﷺ أراد أن يغير كنيته إلى كنية مباحة ولم يأمره النبي ﷺ أن يُكنِّي ابتداءً.

*** ويستفاد من الحديث ما يلي:**

١ ـ أنه ينبغي لأهل الوعظ والإرشاد والنصح إذا أغلقوا بابًا محرمًا أن يبينوا للناس المباح، وقد سبق تقرير ذٰلك.

٢ ـ أن الحكم لله وحده؛ لقوله ﷺ: **«وإليه الحكم»**، أما الكوني؛ فلا نزاع فيه إذ لا يعارض الله أحد في أحكامه الكونية.

---

(١) كالحكم بن الحارث السلمي، والحكم بن سعيد بن العاص، والحكم بن عبد الله الثقفي، وغيرهم رضي الله عنهم. انظر: «الإصابة» (١/ ٢٦ ـ ٣٢).

(٢) كحكيم بن حزام، وحكيم بن الحارث الطائفي، وحكيم بن طليق الأموي، وغيرهم رضي الله عنهم. انظر: «الإصابة» (١/ ٣٢ ـ ٣٤).

.....

وأما الشرعي؛ فهو محك الفتنة والامتحان والاختبار، فمن شرّع للناس شرعًا سوى شرع الله ورأى أنه أحسن من شرع الله وأنفع للعباد، أو أنه مساوٍ لشرع الله، أو أنه يجوز ترك شرع الله إليه؛ فإنه كافر لأنه جعل نفسه ندًّا لله ـ عز وجل ـ، سواء في العبادات أو المعاملات، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]؛ فدلت الآية على أنه لا أحد أحسن من حكم الله ولا مساوٍ لحكم الله؛ لأن أحسن اسم تفضيل: معناه لا يوجد شيء في درجته، ومن زعم ذلك؛ فقد كذّب الله ـ عز وجل ـ. وقال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وهٰذا دليل على أنه لا يجوز العدول عن شرع الله إلى غيره، وأنه كفر.

فإن قيل: قال الله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧]. قلنا: قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦٠ ـ ٦١]، وهٰذا دليل على كفرهم؛ لأنه قال: «يزعمون أنهم آمنوا»، وهٰذا إنكار لإيمانهم؛ فظاهر الآية أنهم يزعمون بلا صدق ولا حق. فقوله ﷺ: «**وإليه الحكم**» يدل على أن من جعل الحكم لغير الله؛ فقد أشرك.

*** فائدة:**

يجب على طالب العلم أن يعرف الفرق بين التشريع الذي يجعل نظامًا يمشي عليه ويستبدل به القرآن، وبين أن يحكم في قضية معينة بغير

.....

ما أنزل الله؛ فهٰذا قد يكون كفرًا أو فسقًا أو ظلمًا. فيكون كفرًا إذا اعتقد أنه أحسن من حكم الشرع أو مماثل له. ويكون فسقًا إذا كان لهوى في نفس الحاكم. ويكون ظلمًا إذا أراد مضرة المحكوم عليه، وظهور الظلم في هٰذه أبين من ظهوره في الثانية، وظهور الفسق في الثانية أَبْيَن من ظهوره في الثالثة.

٣ ـ تغيير الاسم إلى ما هو أحسن إذا تَضَمَّن أمرًا لا ينبغي، كما غَيّر النبي ﷺ بعض الأسماء المباحة، ولا يحتاج ذٰلك إلى إعادة العقيقة كما يتوهمه بعض العامة.

* * *